

الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف: ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦٠٠)

فاكس: ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢٦٠٠)

صندوق بريد: ٩٤٠٧٤٣

عمان ١١١٩٤ الاردن

دائرة مراقبة الشركات

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي العشرون

المُعقد بتاريخ ٢٠١٧/٣/١

بناءً على الدعوة الموجهة لمساهمي الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إجتماعها العادي العشرين في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٣/١ في قاعة الاجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة الدكتور عادل الشركس نائب محافظ البنك المركزي الأردني رئيس مجلس إدارة الشركة، وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل للمساهمين.

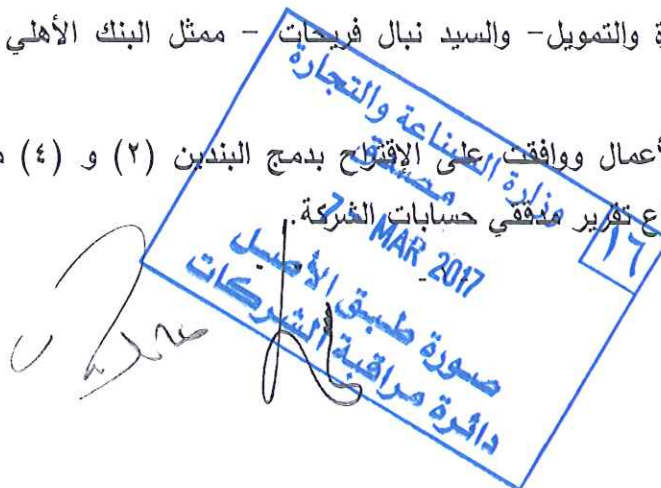
حضر الإجتماع السيد محمد عثمانه مندوب مراقب عام الشركات.

بدأ رئيس الجلسة بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات وبمدقي الحسابات -المهنيون العرب- وبممثلي الهيئة العامة ووسائل الإعلام.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الجلسة قانونية وأن القرارات الصادرة عنها ملزمة قانونياً - حسب ما ينص عليه قانون الشركات-، حيث ذكر بأن النصاب القانوني للإجتماع متوفر بحضور (١٣) مساهم من أصل (١٧) مساهم يحملون أسهماً بالأصالة (٤,٦٥٠,٠٠٠) سهم وتشكل ما نسبته (٩٣%) من رأس مال الشركة البالغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار، كما أعلن عن حضور (٩) من أعضاء مجلس الإدارة من أصل (١١) عضواً، وعن حضور مدقي حسابات الشركة - المهنيون العرب -، وأشار إلى أنه تم إرسال دعوات إجتماع الهيئة العامة للمساهمين والنشر حسب الأصول ووفق أحكام القانون، وطلب بدء الجلسة وتعيين كاتباً لها ومراقبين إثنين لفرز الأصوات.

قام د. عادل الشركس - رئيس الجلسة - بتعيين السيد مروان العمر - مدير الدائرة القانونية في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الإقتراح والتثنية بالموافقة على تعيين السيد عادل إبراهيم أسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل - والسيد نبال فريجات - ممثل البنك الأهلي الأردني - مراقبين لفرز الأصوات.

أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال ووافقت على الإقتراح بدمج البندين (٢) و (٤) من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدقي حسابات الشركة.



17
وزارة
2017
محكمة طريقي
الطريق من الطيبة



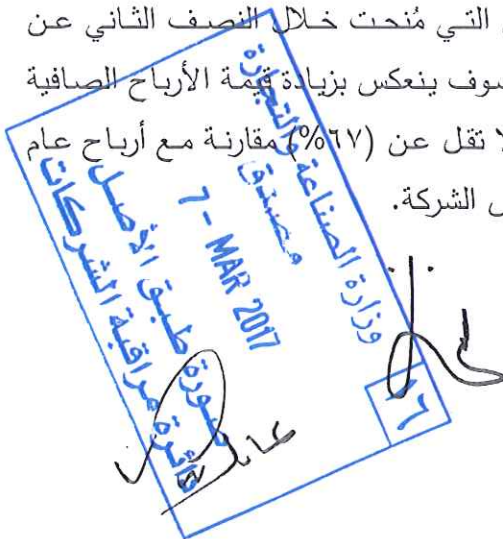
وأوضح المدير العام بأن الشركة قامت خلال عام ٢٠١٦ بإصدار أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي بقيمة أسمية (١٦٦) مليون دينار، وبذلك إرتفع مجموع ما أصدرته الشركة من أسناد القرض منذ تأسيسها وحتى تاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ إلى (١,١٦٧) مليار دينار.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد أشار المدير العام إلى:-

- إرتفاع رصيد قروض إعادة التمويل بمبلغ (٩٩,٢٥) مليون دينار وبنسبة نمو (٦٧%) ليصل إلى (٢٤٨,٠٢٥) مليون دينار مقارنة مع (١٤٨,٧٨٠) مليون دينار في نهاية العام السابق.
- إرتفاع رصيد أسناد القرض بمبلغ (١٠٩,٥٠٠) مليون دينار وبنسبة نمو (٧٤,٥%) ليصل إلى (٢٥٦,٥٠٠) مليون دينار مقارنة مع (١٤٧) مليون دينار في نهاية العام السابق.
- إرتفاع مجموع الموجودات بمبلغ (١٠٩,٣٦٩) مليون دينار وبنسبة نمو (٦٢%) ليصل إلى (٢٨٦,٣١٨) مليون دينار، مقارنة مع (١٧٦,٩٤٩) مليون دينار في نهاية العام السابق.

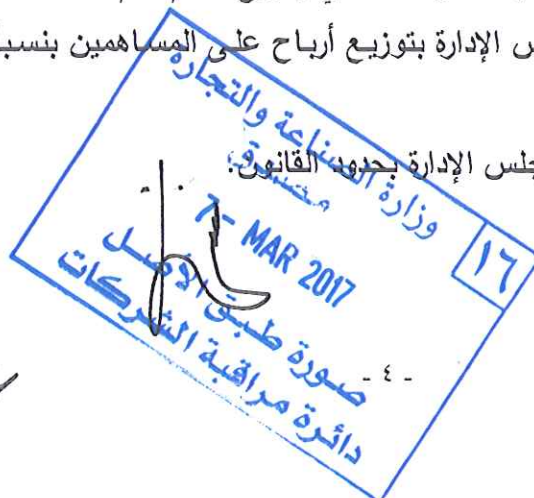
- حققت الشركة صافي الربح قبل الضريبة بمبلغ (١,٣٧٥) مليون دينار مقارنة بمبلغ (١,٤٣٢) مليون دينار لنفس الفترة من العام السابق.

وبالإطلاع على قيمة القروض التي مُنحت خلال العام ٢٠١٦ والبالغة (١٤٦) مليون دينار، فإن القروض التي مُنحت خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦ قد بلغت (٤٠,٥) مليون دينار، فيما زادت القروض التي مُنحت خلال النصف الثاني عن (١٠٥) مليون دينار. مما يعني أن أثرها سوف ينعكس بزيادة قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة في عام ٢٠١٧ بنسبة نمو لا تقل عن (٦٧%) مقارنة مع أرباح عام ٢٠١٦ وهي ستكون الأعلى منذ تاريخ تأسيس الشركة.





- وفيما يتعلق بالخطة المستقبلية للشركة، فقد أوضح المدير العام أن مجلس الإدارة قد أقر الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٧ والتي تهدف إلى:-
- تحقيق نمو في إجمالي رصيد قروض إعادة التمويل بنسبة (١٥%) ، من خلال قيام الشركة - خلال العام - بمنح قروض إعادة تمويل قروض سكنية وعقارية بما قيمته (٦٤) مليون دينار.
 - توفير الأموال اللازمة عن طريق طرح أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي.
- أكد المدير العام على أن دعم أعضاء الهيئة العامة وإهتمامهم بالدور الذي تؤديه الشركة-خدمةً للجهاز المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد الوطني بشكل عام- سيكون عاملاً رئيساً في تحقيق أهداف الشركة، مقدراً للحكومة وللبنك المركزي دعمهم الدائم للدور الذي تقوم به الشركة.
- أشاد رئيس الجلسة بالجهود التي بذلها مدير عام الشركة وموظفوها والتي أدت إلى النتائج التي تحققت خلال العام ٢٠١٦.
- أتاح رئيس الجلسة المجال للمساهمين للإستفسار والمناقشة وإبداء أية ملاحظات بالخصوص. لم تكن هناك أية إستفسارات أو أية ملاحظات.
- قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي:-
- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي العشرين عن السنة المالية ٢٠١٦ وعلى خطة عمل الشركة لسنة ٢٠١٧.
 - المصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١ .
 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة (١٣%) من رأس المال.
 - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.



2/22

17



رابعاً: إنتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد أتعابهم.
وافقت الهيئة العامة على إنتخاب السادة المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية) لتدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

خامساً: أية أمور أخرى.

أشار عضو مجلس الإدارة السيد عادل أسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتويل - إلى كتاب مراقب عام الشركات رقم م ش/١/٣١٤/١٧٧٦٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢١ وكتاب مركز إيداع الأوراق المالية رقم ١/٨/١٣٨٠ تاريخ ٢٠١٦/٣/٢١ بخصوص تصويب الوضع القانوني لتمثيل البنك المركزي الأردني في مجلس إدارة الشركة عن المقعدين الثاني والثالث كون نسبة مساهمة البنك المركزي في رأس مال الشركة والبالغة (٩٠٠,٠٠٠) سهم لا تؤهله لعضوية المقعدين، وأقتراح أن يضاف إلى جدول أعمال الإجتماع - تحت بند أية أمور أخرى - قرار مجلس إدارة الشركة بإنتخاب كل من البنك الإستثماري وبنك الإستثمار العربي لملء المقعدين الشاغرين في مجلس إدارة الشركة، لغايات إقراره من قبل الهيئة العامة.

قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي:-

- الموافقة على ضم الإقتراح المتعلق (بقرار مجلس إدارة الشركة بإنتخاب أعضاء في مجلس إدارتها) إلى جدول إجتماع الهيئة العامة.
- الموافقة على قرار مجلس إدارة الشركة بإنتخاب كل من البنك الإستثماري وبنك الإستثمار العربي الأردني أعضاء في مجلس إدارة الشركة.

لله

عادل





وفي نهاية الاجتماع شكر رئيس الجلسة أعضاء الهيئة العامة ومندوب مراقب عام الشركات على حضورهم ، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الشركة وموظفيها على جهودهم التي أوصلت الشركة إلى ما هي عليه وعلى النتائج المتحققة خلال العام ٢٠١٦، وأعلن إنتهاء الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر .

رئيس الجلسة


د. عادل الشركس

مندوب مراقب عام الشركات


محمد عثمانه

كاتب الجلسة


مروان العمر

